



كلمة
الجمهورية اللبنانية

تلقاها

السفيرة دونا الترك
مديرة الشؤون الاقتصادية
في وزارة الخارجية والمغتربين

أمام
اللجنة الرابعة

البند ٥١: تقرير اللجنة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق
الانسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الاراضي المحتلة

نيويورك في : ٢٠١٤/١١/٧

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

*Permanent Mission of Lebanon to the United Nations
866 United Nations Plaza, Suite 531, New York, NY. 10017*

السيد الرئيس،

أود بداية ان اتقدم منكم بالشكر لعقد هذا الاجتماع، وان اثني على التقارير التي قدمها الامين العام تحت البند ٥١ من جدول اعمال لجنتنا والتي تبين ان الممارسات الاسرائيلية غير المشروعة بحق الفلسطينيين دولة وشعباً، وبحق المواطنين في الجولان السوري المحتل، لا تزال مستمرة دون رادع.

نجتمع اليوم على مسافة اشهر من العدوان الاسرائيلي الأخير على قطاع غزة ومن مؤتمر إعادة إعمار هذا القطاع الذي استضافته مشكورة دولة مصر الشقيقة بالتعاون مع الحكومة النروجية. ونجتمع اليوم أيضاً على مسافة اسبوعين من الجلسة الطارئة لمجلس الامن حول آخر التطورات في القدس الشرقية وفي حرم المسجد الاقصى. وكلها فصول تتوالى في مجلدات الممارسات الاسرائيلية غير الشرعية والتمتادية. ومسؤولياتنا واحدة، العمل على وقفها فوراً.

السيد الرئيس،

لاتزال ارض دولة فلسطين عرضة للتآكل الممنهج جراء البناء المطرد للمستوطنات وتشديد جدار الفصل. وقد بينت الاحصاءات تزايداً غير مسبوق في بناء هذه المستوطنات ب أكثر من ١٢٣% خلال عام ٢٠١٣ بالمقارنة مع عام ٢٠١٢. وقد أكد الامين العام في تقريره الصادر في الوثيقة A/69/348 انه خلال الفترة الممتدة من ٢٩ تموز ٢٠١٣ ولغاية ٢٩ نيسان ٢٠١٤ أي الفترة التي ضاعفت فيها الادارة الاميركية وبرعاية مباشرة من وزير الخارجية جون كيري جهود السلام، كثفت فيها اسرائيل بناء المستوطنات إذ تمت الموافقة على بناء ١٣٨٥١ وحدة. كما اعلنت الحكومة الاسرائيلية أواخر الشهر الماضي الموافقة على بناء ٢٦١٠ لوحدات سكنية في مستوطنات جنوب القدس الشرقية المحتلة. مما يجعل مساحة الارض الفلسطينية المصادرة منذ بدء الاحتلال الاسرائيلي تصل الى أكثر من مليار متر مربع. وغني عن القول ان مثل هذه الممارسات تتنافى مع احكام القانون الدولي وهذا ما أكده الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الامم المتحدة. فهل يرتدع الاسرائيليون؟

وقطاع غزة، خاضع لحصار اسرائيلي منذ أكثر من ٨ سنوات، وقد تعرض في الصيف الماضي لحملة عسكرية مكثفة دمرت الحجر والبشر، ولم يسلم منها حتى مدارس الاونروا وموظفيها. ويدعي مندوب اسرائيل أنهم انسحبوا من القطاع، وأنهم تركوا غزة لاهلها، ويتناسى ان السيطرة على المعابر والمنافذ البرية والبحرية والجوية هي بمثابة احتلال.

وقد ورد في تقرير الامم المتحدة A/68/77 ان حوالي ثلث الأراضي الصالحة للزراعة في غزة و ٨٥% من المياه الصالحة للصيد البحري فيها لا يمكن الوصول إليها كلياً أو جزئياً بسبب الإجراءات العسكرية الإسرائيلية، في حين يفتقر ما لا يقل عن ثلثي الأسر في غزة الى الوصول الموثوق الى الغذاء نتيجة الحصار. فمتى يرفع الاسرائيليون حصارهم؟

والشعب الفلسطيني مستهدف في وجوده وامنه أيضاً، إذ تقوم قوات الاحتلال الاسرائيلي، بمصادرة الاملاك، وتدمير المنازل، وطرد السكان البدو الذين هم أصلاً لاجئين من اماكن إقامتهم في القدس الشرقية الى اماكن أخرى تحدها لهم السلطات الاسرائيلية بمخالفة صريحة للقانون الدولي.

وهذا الشعب مستهدف أيضاً في قوته ولقمة عيشه فمن اقتلاع اشجار الزيتون، وتقنين الحصول على الموارد المائية، إلى فرض موجب الحصول على اذونات للعبور وقيود على حرية تحرك المواطنين الفلسطينيين. كل ذلك يعيق الجهود المبذولة لتحريك العجلة الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة .

أما القدس الشرقية المحتلة وحرم المسجد الاقصى، فتنتهك فيها اسرائيل كافة المواثيق والاعراف الدولية. فتارة تمنع المؤمنين من الصلاة في المسجد وتقفل الاماكن المقدسة، وتارة اخرى تحمي الشرطة الاسرائيلية الاقتحامات المتكررة للحرم القدسي الشريف ومحيط المسجد الاقصى المبارك من قبل المستوطنين والمسؤولين الاسرائيليين، كما تعرقل عمل الاوقاف الاسلامية والمسيحية . وكل هذه الممارسات كانت محط إدانة من قبل معظم دول العالم. حتى اصدقاء اسرائيل، اعربوا عن قلقهم من هذه الممارسات وطالبوها بعدم المس بالوضع القائم في القدس الشرقية. فهل يسمع الاسرائيليون؟

اما القانون في دولة فلسطين، فهو فعلياً بيد قوات الاحتلال، وينفذ بشكل انتقائي مما يستعيد ممارسات التمييز العنصري. فالفلسطيني لا تحميه قوة القانون إنما هو عرضة لقانون القوة. وقد ورد في تقرير الامين العام الصادر في الوثيقة 69/81 E/2014/13، انه ومع بداية عام ٢٠١٤، اعتقلت السلطات الاسرائيلية وسجنت ٤٨٨١ فلسطيني، ١٨٣ منهم من الاطفال . وقد سجلت حالات تعذيب وسوء معاملة وعدم احترام حقوق هؤلاء. ناهيك عن أعمال القتل المتعمد ولعل آخر ضحاياه عروة عبد الهادي ١٤ عاماً من منطقة سيلواد.

آن الاوان ان تستفيق الأسرة الدولية من هذا السبات، وأن يستعيد مجلس الامن دوره ويتحمل مسؤولياته ويعمل من أجل تحقيق السلام في منطقة الشرق الاوسط على أساس قرارات الامم المتحدة ذات الصلة، وعلى مبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية في بيروت لعام ٢٠٠٢.

وفي هذا السياق، نشير انه لا بد من الافادة من الدعم الدولي الذي ترجم التزاماً بقيمة ٥،٤ مليار دولار لإعادة إعمار قطاع غزة. فتقوم الاسرة الدولية بحماية هذا الاستثمار الكبير، بتفعيل عملية السلام، ويتم تخصيص هذه الجهود بايجاد بيئة مؤاتية للسلام قائمة على إحقاق العدالة، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، والعيش بكرامة وحرية في دولته المستقلة فلسطين ضمن حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

فمتى يأمن المواطن الفلسطيني ان أرضه لن تصادر بالقوة، وان منزله لن يهدم، او انه لن يطرد منه ...

ويأمن الطلاب الفلسطينيون ان رحلتهم الصباحية ستأخذهم الى مدارسهم وجامعاتهم ولن ينتهي بهم المطاف في السجون الاسرائيلية عرضة للتوقيف التعسفي ...

ويطمئن أهل القطاع ان الحصار سيرفع عنهم، ويخرجون من سجنهم الكبير، فيعبرون للقاء إخوتهم في الضفة الغربية، ويخرجون للصيد في مياههم الاقليمية، ويحلقون في فضائهم بحرية ودون خوف...؟

ومتى تستعيد القدس عباؤها الجامعة للديانات السماوية الثلاثة، وتشعر ابوابها امام جموع المؤمنين للصلاة كل على دينه وإيمانه ...

ومتى يتمتع اللاجئون الفلسطينيون بحقهم في العودة الى ديارهم عملاً باحكام القرار ١٩٤؟

شكراً السيد الرئيس.